دور الجمعيات في الوعي والإعلام البيئي

الدكتور مهدي بخدة

المركز الجامعي بغيليزان

مقدمة

لا يمكن للدولة ولا للجماعات المحلية القيام بمفردها في معالجة ما يتسبب فيه الفرد والمؤسسات الصناعية و الانتاجية من أضرار بالغة الخطورة بالبيئة وإنما هي مسؤولية الجميع في القيام بالوعي والتوعية و التحسيس من جهة لأجل إقناع المواطن بضرورة الحفاظ على بيئته من خلال بيان الأضرار التي تحدث به، ومن جهة أخرى القيام بأعمال مادية تقوم بها الجماعات سواء بصفة غير مهيكلة أو تلك المنظمة في شكل جمعيات تعنى بحماية البيئة.

عمليا يصعب على الدولة بمختلف هيئاتها التنفيذية والمحلية و بمجمل نشاطاتها التكفل بالمشاكل البيئية دون شعور المواطن بالأهمية البالغة للبيئة التي يتواجد فيها كون الفرد هو الشخص الأكثر إضرارا بالبيئة بسبب حاجاته المعيشية وتدخلاته المضررة بالبيئة ودون مساعدة الحركات الجمعوية في القيام بذلك.

وبالتالي يقع على الدولة تشجيع العمل الجمعي حتى يسهل على هذه الاخيرة القيام بواجباتها البيئية وفق ما تنص عليه قوانينها الأساسية في هذا المجال ، مما يجعل دور التشريع في مجال العمل الجمعي و لاسيما البيئي منه ضروريا عندما يكون الهدف هو خلق بيئة نظيفة وتوفير أجواء صحية سليمة من خلال التقيد بضوابط هادفة تبدأ من إجراءات ازالة النفايات المنزلية والمحافظة على التنوع البيولوجي والمساحات الخضراء داخل المدن والحفاظ على الموارد المائية وترشيد استغلال المواد الطاقوية وغير ذلك لكي يستفيد منها المجتمع ككل.

من هذا المنطلق سار التشريع الجزائري من خلال المواد 35 – 38 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الاعتراف للجمعيات البيئية المعتمدة بالمساهمة في عمل الهيئات العمومية المعنية بالبيئة وأكثر من ذلك تملك هذه الأخيرة حق النقاضي ويمكنها ان تتأسس كطرف مدني بخصوص كل واقعة تضرر بالبيئة كما مكنها القانون من أن تنوب على شخصين طبيعيين مضرورين على الأقل في رفع دعوى التعويض باسمهما؛ الشيء الذي يظهر بوضوح رغبة المشرع البيئي الجزائري في إضفاء حماية فعالة للشخص الطبيعي المتضرر بفعل انتهاكات تمس البيئة.

ومن جهة أخرى نصت المادة 02 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات على طبيعة الاعمال غير المربحة التي تقوم بها كل جمعية بما فيها الجمعيات البيئية وأن تندرج أهدافها ضمن الصالح العام مما يعني أن الجمعية التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة يمكنها القيام بكل ما يساهم في جبر الضرر إذا تعرض الوسط البيئي لخطر أو العمل على الوقاية من خطر وشيك أو إنجاز وسط بديل كما يمكنها القيام بدور إعلامي يهدف إلى خلق ثقافة بيئية لدى المواطن.

و الاشكالية التي تطرح في هذا الموضوع ما هي الأدوار التي تمكن العمل الجمعي من المساهمة في الحفاظ على البيئة؟

للاجابة على ذلك قسمنا الموضوع إلى شطرين ؛ نتناول أولا الجمعيات والوعي البيئي ونترك دور الجمعيات في العمل البيئي ثانيا.

اولا : الجمعيات والوعي البيئي

يعرف المشرع الجزائري الجمعية بأنها تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة¹.

مفاد ذلك أن مجموعة أشخاص طبيعيين يشتركون في تسخير إمكانياتهم ووسائلهم لغرض غير مريح من أجل ترقية أنشطة محددة يحمل طابع الجمعية ، إذ أن الجمعية المعنية بحماية البيئة تمارس مهام تتعلق مجال نشاطها ويرتبط بالبيئة ويتعين أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا النشاط.

ومن ذلك يمكن لهذه الجمعيات في هذا المجال القيام بمهام التوعية و التحسيس حيث تنص المادة 09 من القانون 10/03 على حق كل شخص في الحصول على المعلومة الخاصة بالأخطار المحدقة بالبيئة وكذا تدابير الحماية اللازمة سواء كانت هذه الأخطار طبيعية أو تكنولوجية ، ذلك أن المعلومة البيئية تعتبر حقا لكل شخص والتزاما يقع على هيئات الدولة وجماعاتها المحلية وهيئاتها المعنية بالبيئة¹.

وطالما أن المشرع الجزائري مكن الجمعيات الخاصة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي من المساهمة في عمل الهيئات العمومية التابعة للدولة فإن تلك الجمعيات المعنية بالقيام بعمليات توعية المواطنين بضرورتهم الملحة لخلق وسط معيشي نظيف وملائم يسمح بإيجاد المقومات الصحية والحاجات البشرية من جهة و يساعد على تحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة من جهة أخرى.

في هذا الصدد تعتبر عملية توعية الفرد بالمخاطر التي أضرت بالبيئة أو تلك التي تحدث بها وسيلة حمائية الهدف منها وقائي في الغالب ، إذ يترتب على الجميع بذل مجهودات مختلفة المصدر في مجال التوعية و التحسيس لأن عملية الحماية تتطلب جهدا مشتركا سواء كان دوليا أو وطنيا أو جمعويا ، فالمجهودات المحلية التي تكون على عنصر بيئي هدفها المحافظة أو الحماية هي جزء من الجهود الدولية في هذا المجال.

فالوعي الايكولوجي الذي يتعين على الجمعيات المعتمدة قانونا القيام به يتمثل أساسا في ضرورة خلق الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث يعي المواطن خطورة التلوث بمختلف أنواعه² بدء من النفايات ومرورا بالتلوث الهوائي والتلوث البيولوجي والتلوث الحراري والتلوث البحري والتلوث الاشعاعي والتلوث الكيميائي.

كما سبق القول فإن المجهودات الوطنية سواء تلك التي يقوم بها أعوان الدولة من إدارات مختصة في العمل البيئي أو رجال الحماية المدنية وغيرهم في إزالة النفايات وإطفاء الحرائق والقيام بعملية التشجير ورسكلة النفايات الصلبة والسائلة أو تلك المتعلقة بالجوانب التشريعية التي تجبر الافراد على اتباعها وتعاقب المتسببين

في الإضرار بالوسط البيئي أو تلك المتعلقة بالرقابة كلها لا تكفي لوحدها في المحافظة على بيئة المجتمع دون تحقيق نسبة كافية من وعي الأفراد بالأخطار المحدقة بوسطهم المعيشي ومدى تأثير مستوياتهم المعيشية وتنمية البلاد بما تسببه الأضرار من تداعيات سلبية وخطورة جسيمة.

من ذلك يفرض الطابع العمومي للبيئة في مجال حمايتها من الأضرار والتلوث والمحافظة عليها مشاركة الجميع في ذلك ، الأمر الذي يجعل العائق الأساسي في ذلك ليس وجود النص الذي

¹ المادة 09 من القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ج.ر عدد 43 سنة 2003 ص 06 .

² حمد عبد الكريم سالم التلوث النفطي وحماية البيئة دار المعارف الاسكندرية 1981 ص 98.

يؤسس هيئة أو يعتمد جمعية أو يعاقب من يمس بسلامة البيئة أو يخلق تدابير حمائية بقدر ما يكمن في تطبيق تلك النصوص.

ولعل ذلك هو ما يفرض مشاركة الجميع في تطبيق التدابير الحمائية أو القيام بإصلاح الضرر الذي أصاب الأرض أو التربة أو الطبيعة أو الوسط المائي أو الجوي أو الهواء أو منع تفاقمه وكلها تعتبر وسائل للحماية و الإصلاح ولو أنه كأصل عام تتخذها الدولة بصفتها المسؤولة عن حماية البيئة بما تملك من ذمة مالية عامرة وإمكانات ضخمة ما لا يستطيع شخص آخر أن يملكه ، كما يمكن أن يقوم بها المسؤول عن إلحاق الضرر سواء بتنفيذ الأشغال أو دفع تكاليفها للدولة كعقوبة تكميلية لما اقترفه من جرم تجاه بيئته.

معنى ذلك أنه يمكن تفادي تلك الأضرار وتحمل تلك التكاليف الضخمة سواء من طرف الدولة أو غيرها حينما يكون هناك اهتمام عال من لدن الأشخاص مستهلكين أو عمال أو مقاولين أو رجال أعمال أو أصحاب مؤسسات صناعية أو إنتاجية أو ممن يعملون في توفير الخدمات.

ولا يتأتى ذلك إلا بالقيام بالتوعية الذي ينتج عنه اكتساب المستهلك والعامل والمقاول وغيرهم ثقافة بيئية تراعي هذا الجانب دون تسبيق جوانب الربح.

كما أنه على المشرع مراعاة المكافآت و التحفيزات³ التي تتحصل عليها الجمعيات بتوعية الأشخاص وتحذيرهم من المخاطر المحدقة بالبيئة وخطورة التلوث في الوسط المعيشي ، كون العمل الاعلامي في هذا المجال يعتبر وقائيا بالدرجة الاولى.

كما نصت المادة 08 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي وبحوزته معلومات حول حالة مؤثرة على التوازن البيئي ومؤثرة على الصحة العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة تبليغها إلى السلطات المحلية و/أو السلطة المكلفة بالبيئة لأن الضرر هنا لا يمس مصلحة الفرد كفرد وإنما يمس المصلحة الوطنية ككل.

ومن هنا يمكن للجمعية أن تقوم بهذا الدور الاعلامي⁴ كلما استدعى الأمر وجود تأثير سلبي على التوازن البيئي والصحة العمومية ولا يقتصر دور الجمعيات على هذا الحد بل يمكنها القيام برفع دعاوي قضائية تطالب فيها بالتعويض وهو ما يسمى بالجزاء المدني الذي يضاف إلى الجزاء الاداري والحماية الجزائية التي تعد الآليات الحمائية التي تقوم بها الدولة.

فالحماية الإدارية تعد بمثابة إجراءات وقائية يضع المشرع من خلالها قواعد قانونية تمنع وقوع السلوك المخالف المضر بالبيئة وتشكل في حد ذاتها مجموع الإجراءات الوقائية السابقة المخولة للمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة لضبط كافة الاعتداءات التي تنتهك القواعد القانونية .

ذلك أن مكافحة كل أشكال الإضرار بالموارد البيئية يتطلب من الإدارة فرض بعض الالتزامات والقيود على الحريات الفردية عن طريق وسائل محددة كالتراخيص ، الأوامر ، الدراسات المسبقة لبعض المشاريع لتفادي الأضرار التي من شأنها المساس بالبيئة⁵، و هي تعد إجراءات إدارية لأن الإدارة هي التي تتدخل في تطبيقها و مراقبتها وفق الشروط القانونية.

³ انظر الفصل 16 ف 02 من القانون التونسي رقم 26 لسنة 2010 يتعلق بالعمل التطوعي الذي يسمح للجمعية من منح مكافأة مالية للمتطوع.

⁴ انفرد التشريع البيئي الحالي 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بالإعلام البيئي عكس القانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة الملغى.

⁵ د/معوض عبد التواب ،الحماية الجنائية الخاصة بحماية البيئة ،منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 1990 ، ص 25.

في مقابل الإجراءات الوقائية السابقة نجد رقابة لاحقة لسلوكيات الأفراد ، أين تفرض السلطة العامة أحكام جزائية هي عبارة عن وسائل ردعية تضمنها المشرع كجزاء قانوني ولإيد الاعتداءات و المخالفات التي ترد على البيئة عموماً.

وإذا كان بإمكان الجمعيات المختصة في مجال حماية البيئة المساعدة في كل ما تقوم به الدولة في هذا المجال أي العمل المادي فإنها ليست مختصة بتوقيع العقوبة على المخالفين للتدابير البيئية

وليست مختصة أيضاً بالقيام بعملية الضبط الإداري في مجال البيئة وإنما يبقى لها الانابة في المطالبة بالتعويض عن الأشخاص الطبيعيين المضطربين⁶.

ثانياً : دور الجمعيات في العمل البيئي

يشكل العمل بهدف حماية البيئة في مرحلة سابقة باتخاذ تدابير وقائية أو العمل لرفع الضرر باعتباره إصلاحاً للضرر الحاصل من المهام المادية الموكلة للجمعيات ذات الطابع البيئي.

بمعنى أن تنتظم تلك الجمعية بتعبئة منخرطها أو مجموعة من الأشخاص لغرض القيام بأعمال تطوعية تساهم في رفع الضرر أو التخفيف منه.

فالعامل التطوعي الجماعي يشكل نواة الأعمال المادية للجمعيات البيئية بمختلف مجالاته سواء تم لغرض إزالة النفايات أو القيام بعمليات التشجير أو الحفاظ على المساحات الخضراء أو تنقية المسطحات المائية أو كانت تلك النشاطات تتعلق بالمحافظة على التربة⁷ أو مكوناتها أو يراد منها حماية الهواء أو بصفة عامة المساعدة في التخفيف من كل مشكلة بيئية.

لم يعرف المشرع الجزائري العمل التطوعي لسببين اولهما تشريعي يتمثل في انعدام تشريع خاص بالعمل التطوعي وثانيهما موضوعي كون التعريفات غالباً ما تكون من مهام الفقه أكثر من التشريع.

وهذا لم يمنع المشرع التونسي من إعطاء تعريف للعمل التطوعي حيث عرفه بأنه : « كل عمل جماعي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة ينفذ في إطار منظم وفق عقد تطوع يلتزم بمقتضاه المتطوع بصورة شخصية وتلقائية بإنجاز ما يوكل إليه من نشاط دون أجر وبكامل الأمانة و الانضباط وفي نطاق احترام القانون وحقوق الأفراد وكرامتهم⁸» .

يمكننا أن نعتبر قيام شخص بصفة فردية أو في إطار عمل جماعي أو جمعي ببذل جهد بدني أو فكري كالتوعية مثلاً لتحقيق منفعة عامة دون مقابل عملاً تطوعياً.

⁶ المادة 38 من القانون 10/03 السابق الذكر.

⁷ الاهتمام بالمحافظة على التربة ليس وليد اليوم بل هو قديم إذ صدر أول قانون يهتم بالبيئة وكان يتعلق بحماية التربة حيث جاء في قانون حمورابي نصوصاً تحمي التربة الزراعية عن طريق زراعتها موسماً وتركها موسماً ثانياً إذا زرعت بالبقوليات بهدف المحافظة على التربة الزراعية وحماية خصوبتها ومكوناتها الغذائية؛ كما أصدر الملك الأشوري ميرواخ بالدورانفي العام 720 قبل الميلاد قانوناً لحماية النباتات الطبية واستزراعها والمحافظة عليها ، وأنشأ أول حديقة نباتية في عهده ، زرع فيها أكثر من ستين نوعاً من النباتات الطبية.

⁸ الفصل الثاني من القانون رقم 26 لسنة 2010 المؤرخ في 2010/05/21 يتعلق بالعمل التطوعي التونسي. انظر أيضاً تعريف الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتطوع الموافق للخامس من ديسمبر وذلك لسنة 2008 في برنامجها : «العمل التطوعي هو عمل غير ربحي لا يقدم نظير لأجر معلوم وهو عمل غير مهني يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين والمجتمعات البشرية بصفة مطلقة» .

مؤدى ذلك أنه يمكن أن يكون هذا العمل من طرف شخص واحد كما يمكن أن يقوم به شخصان فأكثر بحيث إذا قامت به مجموعة من الأشخاص بصفة تلقائية يكون العمل جماعيا في حين إذا قامت به جمعية معتمدة قانونا في إطار قانونها الاساسي وتحقيق اهدافها والتي من بينها تحقيق النفع العام يكون العمل التطوعي جمعويا.

غير أن مشرنا يعتبر من الناحية القانونية اي عمل جموعي في اي مجال بما فيه النشاط البيئي يجب أن يخضع لترخيص من طرف الهيئة الاقليمية وفق الجمعية المراد تأسيسها وتتسلم وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد.

وذلك لن يتأتى إلا بتوفر الجمعية عند تأسيسها على عدد معين من الأعضاء المؤسسين لها⁹ غير أن ذلك لا يمنعها من تسخير ولو شخص واحد للقيام بعمل تطوعي يهدف للمحافظة على البيئة لأن النص على التأسيس يختلف عن تنظيم الاعمال المتعلقة بالنشاط البيئي.

من الواضح أن هدف كل جمعية تهتم بالمجال البيئي لاسيما القيام بنشاطات يجب أن ينحصر في مسألتين أولهما التخفيف من حدة المشكلة البيئية المراد معالجتها وإن أمكن الوقاية أو إصلاح الضرر البيئي.

وفي ذلك يمكن للجمعيات ذات الطابع البيئي القيام بكل ما يتعلق بتنظيف المحيط و إزالة النفايات وتوجيههم نحو الطرق والوسائل لتحقيق هذا الهدف وذلك بتنظيم أفراد الجمعية و منخرطيهما و كل شخص يرغب في القيام بذلك في إطار عمل منظم بالتنسيق مع الدولة أو الجماعات المحلية.

غير أن الجانب التنظيمي للجمعية من حيث تكوينها و تسطير أهدافها وتقنين نظامها الاساسي وبيان مؤسسيها وتحديد الجداول الزمنية لتعديل بنودها وإلغاء نشاطها وتجديدها وغير ذلك من مظاهر تشكيل الجمعيات واعتمادها يختلف عن الجانب العملي لها من حيث تكوين العلاقة بين الشخص المتطوع والجمعية وكذا الدولة أو السلطات المحلية وبيان حقوق وواجبات المتطوع وأهليته القانونية بحيث يجب تحديد سن معينة لكل شخص يرغب في التطوع وكذا تنظيم قيام الاشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال غالبا في أيام الراحة القانونية وهي أيام فراغ بالنسبة لهم من جهة ، ومن جهة ثانية تشكل انتقاصا من راحتهم الاسبوعية ؛ زيادة على توعية الاطفال في المؤسسات التربوية ووسائل و كفاءات تدريبهم على العمل التطوعي عموما وحماية البيئة خصوصا في هذه السن المبكرة كونهم يشكلون النواة الأولى لحماية البيئة ويجب على المؤسسات التربوية والجمعيات البيئية تدريبهم على ذلك وفق عناية خاصة¹⁰ تتمثل في تقنين النشاطات البيئية التي يقومون بها في حجم ساعي محدد وعدم تعريضهم لنشاطات مضرّة بصحتهم أو عديمة النظافة أو تمس بكرامتهم خصوصا وأن اغلب النشاطات التطوع تكمن في إزالة النفايات والتخلص من الأضرار التي لحقت ببيئة الفرد.

في حين يجب حال قيام الشخص بعمل تطوعي يكتسي خطورة لاسيما في مجال حماية المحيط أو تنظيفه أو وقايته كما هو الشأن في إزالة النفايات السامة أو رفع القمامات المنزلية أو إسعاف الجرحى أو عند تعرضهم أثناء تنفيذ أشغالهم لمخاطر ومدى تحمل المسؤولية المدنية أو مخاطر لصيقة بالعمل التطوعي ، ففي مثل هذه الحالات يتعين اكتساب مهارات خاصة وتوفير

⁹ تنص المادة 06 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات على أن عدد الاعضاء المؤسسين بالنسبة للجمعيات البلدية يجب ان لا يقل عن 10 اعضاء بينما الجمعيات الولائية يجب أن لا يقل عن 15 عضوا منبثقين عن بلديتين على الأقل ، أما الجمعيات مابين الولايات فيجب أن يكون عدد أعضائها المؤسسين 21 عضوا منبثقين عن 03 ولايات على الأقل.

¹⁰ الفصل العاشر من القانون رقم 26 لسنة 2010 المؤرخ في 2010/05/21 يتعلق بالعمل التطوعي التونسي.

معدات ووسائل الوقاية لإنجاز تلك الأشغال التطوعية ولا يتم ذلك إلا بإخضاعهم من طرف الجمعيات والهيئات المكلفة بحماية البيئة لتدريبات خاصة وبرامج التدريب والتكوين وتوفير الوسائل اللازمة كما يتعين تحديد المسؤوليات طالما أننا أمام عمل جماعي منظم بينما قد يقوم به شخص دون عقد، كما يمكن منح تحفيزات للأشخاص ، كل ذلك يحتاج إلى تنظيم قانوني للعمل الجماعي في مجال التطوع يشكل مصدرا يجيب عن هذه الإشكالات.

الخاتمة

إن مشكلة التنمية ليست مسؤولية الدولة وحدها ولا مسؤولية جماعاتها المحلية لأنها غير قادرة كما سبق الذكر على تحقيق ذلك وإن كان ذلك من اختصاصاتها كما توضحه المادة 10 ف 1 من القانون 10/03 ، تضمن الدولة حراسة مختلف مكونات البيئة¹¹.

وذكر الدستور الحالي لسنة 1996 في مادته 54 حق المواطن في الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض البوائية والمعدية الذي يقع التزاما على الدولة ولو أن دستورنا بمختلف مراحلها يؤخذ على عدم دسترة حق المواطن في البيئة.

كما أشارت المادة 123 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية إلى الدور الجوهرية للبلدية في ظل تطبيقها للنصوص المتعلقة بحماية النظام الصحي والنظافة العمومية¹²، من جهة أخرى أكدت نصوص القانون 07/12 المتعلق بالولاية¹³ دور كل من الهيئة التنفيذية أي الوالي والمجلس الشعبي الولايتي في توفير حماية فعالة للبيئة داخل الاقليم الجغرافي للولاية¹⁴.

ورغم ما تؤكد النصوص القانونية السابقة من دور للدولة وهيئاتها في مجال حماية البيئة فليس بمقدورها الوصول إلى تحقيق رفاهية بيئية عالية رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات ووسائل وإنما على الدولة والمجتمع المدني العمل على جعل المحافظة على البيئة وحمايتها مرتبطة بالتنمية المستدامة بمعنى مطابقة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لمواصفات تحمي البيئة لأن العمليات البيئية سواء تعلقت بأعمال سابقة يكون الهدف منها وقائي أو بأعمال لاحقة يكون الهدف منها معالجة الأضرار التي لحقت بالبيئة يجب أن تتم وفق نظام ديمقراطي يشترك فيه جميع مكونات المجتمع من جماعات محلية وإدارات البيئة وجمعيات وأشخاص طبيعيين.

ومن هنا يأتي دور العمل الجماعي كأساس فعال ومنظم من أجل غرس ثقافة بيئية تحمي المجتمع من الأضرار التي تنتسب فيها الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مشاريع التنمية وذلك بتوعية المجتمع في مجال حماية البيئة أو القيام بأعمال وإنجاز أشغال من شأنها إصلاح الضرر البيئي أو خلق وسط بيئي نظيف جديد أو بديل عن الوسط المضروب ، إذ أن توعية الشخص بخطورة الفساد البيئي و بأهمية العيش في وسط بيئي ملائم يحقق له المكونات الصحية والغذائية و الوسائل اللازمة ويمنحه الراحة الجسدية والنفسية ففي مثل هذه المجالات يكون الوعي البيئي كفيلا بدفع الشخص لحماية بيئته الطبيعية وأبسط ما في الأمر رفع القمامات المنزلية وإزالة النفايات وتسييرها ونظافة المحيط الجوّاري والقيام بعملية التشجير وتربية التلميذ وتكوينه على

¹¹ المادة 10 ف 1 من القانون 10/03 المؤرخ في 19/07/2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج.ر عدد 43 سنة 2003 ص 06 .

¹² انظر المادة 123 من القانون 10/11 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية ج.ر عدد 37 سنة 2011 ص 04 ؛ وتقابلها المادة 107 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية الملغى.

¹³ انظر المواد 77،78،79،80 من القانون 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتضمن قانون الولاية ج.ر عدد 12 سنة 2012 ص 05 .

¹⁴ - انظر ريمون المعلولي ، التربية البيئية و السكانية ، منشورات جامعة دمشق ، 2009 ، ص 44 و 38 .

إعداد وسائل النظافة والرعاية البيئية حتى يكتسب معنويات تربية في شؤون البيئة ويتأتى ذلك
باهتمام المنظومة التربوية بالوسط البيئي وتفعيل الحركات الجمعوية في هذا المجال.